



جناية المحقق على المؤلف في (التصحيف والتحريف، والتغيير، والسقط)

كتاب المنشور العودي على المنظوم السعودي لابن الحبلي بتحقيق عاصم عبد ربه أحمد محمود ألمودج

د. عبداللطيف أبوبكر بن صالح

قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة مصراتة

Abdwaleh2017@gmail.com

الكلمات المفتاحية

جناية - تحقیق -
تصحیف - تغییر -
سقط -
المنشور العودی -
عاصم عبد ریه.

الملخص

يتناول هذا البحث جانباً مهماً من جوانب الدراسات النقدية، وهو ما عُرف عند المحققين بنقد التحقيق، وهدف هذا النوع من الأبحاث تسليط الضوء على النصوص المحققة، وتحقيقها، والوقوف عندها، وتقديم خللها، وتبنيه المحققين الذين ابتلوا بداء العجلة لأن العجلة تجُّرُّ الويالات، وأكَّا أمَّ النَّدَامَات، وليعلموا أنَّ المُحِقَّ يجُبُّ عليه أن يتسلَّحَ بالصَّرَّ والأمانة، فهُمَّا أَسَاسُ النَّجَاحِ في كُلِّ عَمَلٍ. وُعِدَّ هذا البحث دعوة للباحثين أن يوحِّدوا أقوالهم إلى التَّقدِّمِ البناءِ، الَّذِي يَهُدُّ إلى تقديم نصوص سليمة، دون جرح أو سُرِّ، أو تقليل من أعمال الآخرين، وهذا ما تبنَّاه علماؤنا من الأجيال السَّالِفة، غير أَنَّ نَجَمَ هذا النوع من البحوث قد خفَّ عندما صار التَّقدِّم يخشى إثارة الضَّغَائِنَ، والكراهيَّة، والحرَازَات بينه وبين زملائه الباحثين ولو على حساب العلم.

Abstract

This research deals with an important aspect of critical studies, which is known among researchers as investigation criticism. The aim of this type of research is to shed light on the investigated texts, scrutinize them, examine them, and correct their defects. And to warn investigators who are afflicted with the disease of haste that haste brings calamities and is the mother of all regrets. They should know that the investigator must arm himself with patience and honesty, as they are the foundation of success in all work. This research is an invitation to researchers to direct their pens toward constructive criticism, which aims to present sound texts without insulting, cursing, or belittling the work of others. This is what our scholars of previous generations adopted, but its star faded when the critic began to fear stirring up resentment, hatred, and animosity between himself and his fellow researchers. Even at the expense of knowledge.

Keywords

Crime -
Investigation -
Misprint - Change
- Omitted -
Al-Manthur
Al-Awdi
- Asim Abd
Rabbuh.

عبداللطيف أبوبكر بن صالح



هفوات، ليس استنقاضاً من الحَقْقِ، ولكن غيرة على التراث،
وإفادة للباحثين.

وهذا العمل الذي سنستعرض جانباً منه في هذا البحث هو (كتاب المثور العودي على المنظوم السعدي)، بتحقيق الدكتور الفاضل: عاصم عبد ربه محمود، وهو شرح أَلَفَهُ رضيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَبْلَيِّ (971هـ) على مِيمَيَّةِ أَبِي السَّعْدِ العُمَادِيِّ (982هـ) الَّتِي مَطَلَّعُهَا:

أَبْعَدَ سُلَيْمَى مَطْلُبَ وَمَرْأَمَ
وَعَيْرُ هَوَاهَا لَوْعَةً وَغَرَامَ؟

وقد سبق لي أن نشرت بحثاً حول هذا الكتاب بهذا التحقيق تناول المطالب الآتية: (ابن صالح، 2025).

- عدم الاهتمام بجمع نسخ الكتاب.
- الخطأ في الصيغة.
- التقصير في التعليلات، أو إهمالها.

وأنا في هذا البحث أتَّمَّ بقيةَ الجوانب الأخرى المتمثلة في المطالب الآتية:

- الإساءة للنص بالتصحيف، والتَّحْرِيف، النَّاشِئُ عن عدم الفهم.
- الإساءة للنص بالتغيير في بعض ألفاظه.
- الإساءة للنص بإسقاط بعضه.

المطلب الأول: الإساءة للنص بالتصحيف، والتَّحْرِيف، النَّاشِئُ عن عدم الفهم.

إنَّ أَعْظَمَ مَا مُنِيَتْ به الْأَثَارُ الْمُخْطُوَطَةُ، التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ، وَذَلِكَ لَمَ يُلْحِقَهُ مِنْ تَضْلِيلٍ وَتَزْوِيرٍ، وَتَبْدِيلٍ وَتَغْيِيرٍ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الرَّخْشَرِيُّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - "التصحيف

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد: فإنَّ الأُمُّ في شَتَّى بقاع الأرض تَعْتَزُّ بتراثها، وتُشَرِّفُ بِمَاضِيهَا، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى هَذَا التِّرَاثِ تَكُونُ بِالْإِهْنَامِ بِهِ حَفْظًا، وَتَحْقِيقًا وَدُرْسَةً، وَإِخْرَاجًا، وَهَذَا الْأَمْرُ وَاجِبٌ دِينِيٌّ وَعَمَلٌ قَوْمِيٌّ يُلْزِمُ بِهِ أَبْنَاءَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِسْهَامًا مِنْهُمْ فِي إِقْتَامِ مَسِيرَةِ الْعَلَمَاءِ.

وقد آمن بذلك جمع كبير من الغيورين من أبناء هذه الأُمَّةِ، فانبرأوا في خدمته، وإظهاره في المظاهر اللاحقة به، وصونه عن أن تمسهُ أيدي العبث والعابثين، وسُنُّوا له قواعد وأصولاً، ساروا عليها، والتزموا طرقها، وقدّموا لنا نصوصاً سليمة، خالية من التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ، وَالْتِيَادَةِ وَالنَّقْصِ، فَخَلَدَ التَّارِيخُ لَنَا أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَدَّقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ الإِنْقَانِ وَالْإِجَادَةِ، وَإِلْحَاقِ النَّيْةِ، وَصَدَقُوا إِلْرَادَةَ...

غير أنَّا أَصْبَحَنَا نَفْقَدَنَا تَلْكَ الْجُودَةَ وَالْإِنْقَانَ، وَالصَّبَرَ وَالْإِحْسَانَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الزَّمَانِ، مَنْ تَسَاهَلَ وَنَكَاسَلَ، فَقَدَّمَوا أَعْمَالًا ضَعِيفَةً، وَتَحْقِيقَاتٍ سَخِيفَةً! وَلَنْذَلِكَ فَقَدْ دَعَا الْغَيْورُونَ عَلَى هَذَا التِّرَاثِ إِلَى عُودَةِ مَا عُرِفَ بَيْنَ الْأَجْيَالِ السَّابِقَةِ مِنْ نَقْدِ التَّحْقِيقِ، وَتَقْوِيمِ أَخْطَاءِ الْمُحَقِّقِينِ، كَالدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الطَّاحِيِّ، وَغَيْرِهِ، لَكَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاقِدِينَ خَافُوا الْمَلَامَةَ، فَأَثْرَوُا السَّلَامَةَ، وَأَغْمَضُوا عَيْوَنَهُمْ عَنْ عِيُوبِ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينِ، فَضَاعَ التِّرَاثُ، عَلَى أَيْدِي الْأَحْدَاثِ.

وَهَا نَحْنُ نَخَالُ أَنْ نَتَرَسَّمَ خَطَى النُّقَادَ الْأَوَّلَى بِاسْتِعْرَاضِ عَمَلِ عَلَمِيٍّ نَقْفَ بِحُولِ اللَّهِ عَنْدَ مَا وَقَعَ فِيهِ مَحْقَقَهُ مِنْ

عبداللطيف أبوبكر بن صالح



هذا في زمان الصَّفدي، فماذا لو كان اليوم بين ظهارينا،
ماذا عساه أن يقول؟ إِنَّهُ وَاللَّهُ الْحَالُ تَذَهَّلُ مِنْهُ الْعُقُولُ!

إنَّ التَّصْحِيفَ وَالتَّحْرِيفَ الْيَوْمَ مِنْ أَشَدِّ مَا يَوْجَهُهُ الْبَاحِثُ عِنْدَ تَصْدِرِهِ لِلتَّحْقِيقِ، فَهُوَ مِنْهُ عَلَى خَطَرِ عَظِيمٍ، وَحَذَرَ مُسْتَدِيمٍ، وَلَذَا إِنَّ التَّسَاهُلَ فِيهِ عَمَلٌ لَا يُسْتُرُّ، وَجُرْحَةٌ لَا تُغْتَفِرُ، لَا سِيمَّا إِذَا كَانَ مَدْسُوسًا، مَقْصُودًا؛ لِأَنَّهُ جَنَاحَةٌ عَلَى الْمُؤْلِفِ، وَكَتَابِهِ، بَلْ عَلَى تِرَاثِ الْأُمَّةِ، وَفَكْرِهَا، وَتَارِخِهَا، كَيْفَ لَا وَهُوَ يَتَّصِلُ بِالنَّصْرِ اِنْصَالًا مُبَاشِرًا؟ ذَلِكَ النَّصْرُ الَّذِي لَا بَدَّ أَنْ يَقْدُمَ لِلْقَارِئِ عَلَى حَسْبِ مَرَادِ مُنْشِئِهِ وَمُؤْلِفِهِ، لَا عَلَى حَسْبِ فَهْمِ النَّاسِخِ، وَقِرَاءَةِ الْحَقِيقِ، وَمَتِّي يَسْتَقِيمُ الظَّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ؟ يَقُولُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِي – رَحْمَهُ اللَّهُ – مُؤَكِّدًا عَلَى عَدَمِ التَّسَاهُلِ مَعَ الْعَابِثِينَ: "وَقَدْ يُسَامِحُ فِي بَعْضِ جَوَابِ التَّحْقِيقِ الْأُخْرَى، مَعَ أَهْبَيْتِهَا، كَتْوَثِيقِ النُّقُولِ، وَتَخْرِيجِ الشَّوَاهِدِ، وَصُنْعِ الْفَهَارِسِ الْفَنِيَّةِ، وَلَكِنَّ أَنْ يُتَرَكَ الْفَفْظُ مَصَحَّفًا، أَوْ مُزَالًا عَنْ جَهَتِهِ، فَهَذَا مَا لَا يُسَامِحُ فِيهِ، وَلَا يُعْنِي عَنْهُ" (الْطَّنَاحِي، 1983، ص 41).

وَقَدْ وَقَفْتُ عِنْدَ مَطَالِعِي لِتَحْقِيقِ كِتَابِ (الْمُشَوَّرُ الْعُودِي...) لِلْدُّكْتُورِ عَاصِمِ عَبْدِ الرَّبِّهِ عَلَى تَصْحِيفَاتِ عَدِيدَةٍ، مَرْجِعَهَا إِلَى التَّسَاهُلِ، وَالْعِجْلَةِ، وَ...، وَسَأُحِرِّصُ عَلَى ذِكْرِهَا فِيمَا يَأْتِي:

– جاءَ فِي سِ 5، ص 37: (هَذِهِ ثُغْبَةٌ لَا تُبَرِّدُ غَلِيلًا)، فَقُولُهُ: (ثُغْبَةٌ) مَصَحَّفَةٌ عَنْ (ثُغْبَةٍ)، وَقَالَ فِي الْهَامِشِ الثُّغْبَةُ: مَنَاقِعُ الْمَاءِ. وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ وَجَمِيعِ التُّسْخِ الْمَخْطُوْطَةِ (ثُغْبَةُ)، وَالْمَرَادُ بِهَا: الْجُرْعَةُ، وَقَدْ يُفْتَحُ، وَالْجَمْعُ الْتُّعْبُ، كَمَا عَنْ الْجَوْهَرِيِّ. (الْجَوْهَرِيُّ، 1990، (نَعْ)).

– وَفِي سِ 9، ص 37: (وَهُلْ يَلَامُ خَالِصُ الْإِخْلَاصِ

فَفَلْ ضَلَّ مَفْتَاحَهُ" (الرَّمْشَرِيُّ، 2006، 26/2).

وَهُمَا مَعَ عَظِيمِ أَمْرِهِمَا، وَقَبْحُ جَرْمِهِمَا، فَإِنَّ النَّجَاهَةَ مِنْهُمَا قَلِيلَةٌ، وَ"فَلَمَّا سَلِمَ مِنْهُمَا كَبِيرٌ، أَوْ تَجَا مِنْهُمَا ذُو إِنْقَانٍ وَلَوْ رَسَخَ فِي الْعِلْمِ رَسَوْخٌ ثَبِيرٌ، أَوْ خَلَصَ مِنْ مَعْرِقَمَا فَاضِلٌ وَلَوْ أَنَّهُ فِي الشَّجَاعَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ، أَوْ فِي الْبَرَاعَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ، خَصْوَصًا مَا أَصْبَحَ النَّقْلَ سَبِيلَهُ أَوْ التَّقْلِيدَ ذَلِيلَهُ، فَقَدْ صَحَّفَ جَمَاعَةٌ هُمْ أَئِمَّةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَحَرَقَ كَبَارٌ بِيَدِهِمْ مِنْ الْلُّغَةِ تَصْرِيفُ الْأَزْمَةِ" (الصَّفَدِيُّ، 1987، ص 4).

وَلَئِنْ وَقَعَ التَّصْحِيفُ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ تَصْحِيفَهُمْ إِذَا مَا قُوْرُنَ بِهَا يَقْعُدُ لِلْدُخَالَةِ مِنَ أَدْعِيَاءِ التَّحْقِيقِ الْيَوْمِ يُعَدُّ فَلِيلًا، يَقُولُ الصَّفَدِيُّ مَقَارِنًا بَيْنَ تَصْحِيفِ الْأَوَّلِ، وَتَصْحِيفِ مِنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ: وَإِذَا كَانَ مِثْلُ هُؤُلَاءِ قَدْ صَحَّ أَكْمَمُ صَحَّفَوْهُ، وَحَرَرَ النَّقْلَ أَكْمَمُ حَرَقَوْهُ، فَمَا عَسَى أَنْ تَكُونَ الْخَلَالَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالرَّذَالَةُ الَّذِينَ يَتَهَرِّجُونَ فِي نَقْدِهِمْ، وَلَكِنَّ صَحَّفَوْهُ مَقْلَ، وَحَرَقَوْهُ مَا هُوَ مَعْدُودٌ فِي الرَّذَادِ وَالظَّلِّ، فَأَمَّا مِنْ تَأْخِرٍ، وَبَيْحَ قَطْرُ جَهَلِهِ عَلَى سِبَاخِ عَقْلِهِ وَبَحْرٍ، وَزَادَتْ سَقَطَاتُهُ عَلَى الْبَرْقِ الْمَتَالِقِ فِي السَّحَابِ الْمَسَحَّرِ، فَإِنَّمَا يُصَحِّفُونَ أَضْعَافَ مَا يُصَحِّحُونَ وَيُحَرِّفُونَ زِيَادَاتٍ عَلَى مَا يَحِرِّرُونَ، وَلَقَدْ كَانَ غَلَطُ الْأَوَّلِ فَلِيلًا مَعْدُودًا وَسَبِيلًا بَابُ اقْتِحَامِهِ لَا يَرَالُ مَرْدُومًا مَرْدُودًا، تَجْيِيءُ مِنْهُ الْوَاحِدَةُ التَّأَدَّرَةُ الْفَدَّةُ، وَقَلَّ أَنْ تَتَلَوَّهَا أَخْتَهُ لَهَا فِي الْلَّعْنَاقِ بِهَا مُغَدَّةً، فَأَمَّا بَعْدُ أَوْلَئِكَ الْفَحْولُ، وَالسُّبْحُ الْمَوَاعِمُ الَّتِي أَقْلَعَتْ، وَعَمَّتْ رِيَاضَ الْأَدَبِ بَعْدِهِمْ نَوَازِلُ الْمَحْوَلِ، فَقَدْ أَتَى الْوَادِي فَطَمَّ عَلَى الْقَرِيِّ، وَنَقَدَّمَ السَّقَيْمُ عَلَى الْبَرِّيِّ:

فَلَيْسَتْ أَنَّ زَمَانًا مَرَّ دَامَ لَنَا وَلَيْسَتْ أَنَّ زَمَانًا دَامَ لَمْ يَدُمْ

(الصَّفَدِيُّ، 1987، ص 7).

عبداللطيف أبو Bakr بن صالح



مجموعي)، وهو مصطلحان منطقيان معروfan في علم المنطق. مع العلم بأنّه خالف نسخته التي جاءت الكلمات فيها كما أثبتناه، لا كما أثبته هو.

- وفي س 4، ص 42: (إذ مَنْ لَمْ يَسْلُطْ عَنْهُ مِنْ يَهُوَاهُ، قوله: (عَنْهُ مِنْ) مصحّفة عن (عَمَّنْ).

- وفي س 2، ص 43: (فَأَدْخَلَهَا عَلَى يَزِيدٍ)، حيث صَحَّف قوله: (فَإِدْخَالُهَا) إلى (فَأَدْخَلَهَا).

- وفي س 9، ص 43: (القلم الذي هو البراعة). قوله: (البراعة) مصحّف عن (البراعة)، والبراعة هو القلم، أو قيل: بريه (الدَّمْشِقِيُّ، د. ت، ص 326)، وهو ما فسّره به المصيّف.

- وفي س 1، ص 44: (ما لَمْ يَضَعِفْ أَوْ ثَعَلَ لَمْهُ). قوله: (ثَعَلَ) مصحّفة عن (يَعْتَلُ)، فقد وردت هكذا في نسخته التي اعتمد عليها. والعجيب أنّه أدعى في المامش نسبة ذلك للنسخة (د)، فقال: (في د: يَعْتَلُ)، والحال بخلاف ذلك.

- وفي س 3، 5، 7، ص 44: (قد عَفَاهَا يُدُّ البَلَاء)، قوله: (البَلَاء) مصحّفة عن (البَلَى)، وهو معنى إلحاد الشيء (ابن فارس، 2002، ص 272)، من قوله: يَلِيَ الْثَوْبُ يَلِيَ بَلَى وبَلَاء وَبَلَاء هُو... إِذَا فَتَحَ الْبَاء مَدَدْتُ وَإِذَا كَسَرَ قَصَرْتُ، ومثله القرى والقراء، والصلى والصلاء (ابن منظور، 1968، بلا). والمحقّق فتح ومدّ فخالف مقصود المصيّف الذي أراد الكسر والقصر.

- وفي س 7، ص 48: (ما لَا تَرَوُنَ، وَذَكْرُهُ)، قوله: (وَذَكْرُهُ)، مصحّفه عن (وَفْلَهُ)، وهو ما عليه جميع النسخ، بما فيها نسخته.

- وفي س 10، ص 48: (كما قالوا: هَنَّا نِيَّ الطَّعَام)،

التعليق)، فقوله: (الإخلاص) مصحّفة عن (الخلاص)، وهو بالكسر: ما أَحْلَصَتْهُ النَّارُ مِنَ الْذَّهَبِ وَعَيْرِهِ وكذاك الخلاصة بالضمّ. (ابن الأثير، 141/2، 1979)، علمًا بأنّ النسخ جميعها اتفقت على أنها (الخلاص)، عدا نسخته التي اخْنَدَها أصلًا لتحقيقه.

- وفي س 11، ص 37: (لَسْرَحَتْ فِي رَوْضَ رَوْضَهَا الرَّوْيَة)، فقوله: (روض) مصحّفة عن (عُرُوض)، قال الوشاء في وصف الورد: "وليس عندهم في الرَّوْضِ شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ، ولا في عُرُوضِ الرَّوْضِ مَا يُدِرِّكُهُ". (الوشاء، 1990، ص 222)، والعجيب أنّ النسخ كلّها وردت اللّفظة فيها مصحّفة إلى (مروض) إلّا نسخته التي اخْنَدَها أصلًا!

- وفي س 1، ص 38: (يَسْمِي) مصحّفة عن (مسمي).

- وفي س 2، ص 38: (وَلَا يَكْسِفْ سَرَا وَلَا عَلَنَا)، قوله: (يَكْسِفُ) مصحّفة عن (يَكْشِفُ)، وقد خالف المحقق نسخته التي جعلتها بالشين كما هو في بقية النسخ، والعجيب أنّه أصرّ على إثباتها هكذا رغم أنّ السياق لا ينسجم مع اختياره، فضلا عن أنّه جعل على الكلمة هامشًا قال فيه: (في د: يَكْشِفُ)!

- وفي س 7، ص 39: (وَمَا فِي الْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ مِنِ الْاسْتِفَهَامِ الإِنْكَارِيِّ الإِبْطَالِيِّ فَهُوَ مَنْسَحِبُ الذِّيلِ عَلَى التَّالِيِّ)، قوله: (الَّتِي) مصحّف عن (الثانية). والسياق يدلّ على ذلك، فضلا عن كونها كذلك في نسخته.

- وفي س 5. ص 40: (لَأَنَّ أَهْلَهُ يَتَصَرَّفُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ ثُمَّ يَتَوَبُونَ)، قوله: (يَتَصَرَّفُونَ) مصحّفة عن (يَنْصَرِفُونَ). والسياق يدلّ على ذلك، فضلا عن أنّ نسخته أثبتت الكلمة دون تصحيف.

- وفي س 9، 10. ص: 41: (عَلَى الْأَوَّلِ فَرَادِيٌّ، وَعَلَى الثَّانِي مَجْمُوعَةٌ). قوله: (فرادي - مجموعه) مصحّف عن (إفرادي -



من اليسار ذلك كله وهو اليسرة، والأيسر، واليسرى، والميسرة.
(ابن دُرُستُويه، 1998، ص 484).

- وفي س 6، ص 59: (أي مر وراء زمان المسرات)، صحَّف العبارة كاملاً والصَّحِّحُ أن يقول: (أي مرور أزمان المسرات). مع العلم أنَّ ناسخ نسخته كتبها هكذا: (مرور أزمان)، ولكنَّه بدلَ فصحَّف وأغرب.

- وفي س 7، ص 59: (وما قيل على الثانية)، الصَّحِّحُ أن يقول: (كما قيل على الثانية)، ولكنَّه صحَّف فقال: (وممَا).

- وفي س 5، ص 62: (وحقوق الإحسان هي الآتية الواقعة في مقابلته)، صحَّف المَحْقُق في قوله: (الآتية)، والصَّحِّحُ كما في نسخته: (الثانية)، وهو جمع (ثناء)، يعني المدح. (مصطفى، ص 101).

- وفي س 4، ص 63: (لينافي ما في هذا البيت)، صحَّف في قوله: (ما في)، والصَّحِّحُ أن يقول: (باقي).

- وفي س 10، ص 64: (وهو القصر المُمَلَّس من التجريد)، قوله: (التَّجَرِيد) مصحَّفة عن (التمرید)؛ لأنَّه يبيِّن معنى قوله: (صَرْحاً مَرْدَداً). والقصر المُمَرَّد قال الفَرَاءُ: هو المُمَلَّس، ومن هذا استقاءه قال الله - عَزَّ وجلَّ - : ﴿إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِّنْ قَوَابِرِ﴾ [سورة التَّمَلُّل، من الآية: 44]. (الأنباري، 1992، 140/1)

- وفي س 2، ص 68: (والرَّوَامِسُ، الرياح التي تنشر التراب)، قوله: (نشر) مصحَّفة عن (ثثير)، وهو ما ورد في النُّسخ كُلِّها باستثناء نسخة واحدة، وهي بالطبع ليست نسخته.

- وفي س 6، ص 69: (والهَوَاجَاءُ من الريح التي تقلع البيوت)، قوله: (من) مصحَّفة عن (هي).

قوله: (هَنَّا) مصحَّفة عن (هَنَّا)، إذ قال الجوهريُّ: كما قالوا: هَنَّا الطَّعَامُ، وَمَرَّاً، فإذا أفردوا قالوا أَمْرَانِي. (الجوهري، 1990، غور).

- وفي س 8، ص 49: (ولم يدمنه هو بهذا الزمان). قوله: (يَدْمَنُه) مصحَّفة عن (يَدْمَنُه). وقد وردت هذه الكلمة (يَدْمَنُه) هكذا في نسخته، وكذا في بقية النسخ الأخرى، والستياغ لا يرتضي إلاها.

- وفي س 12، ص 53: (وَالْأَنَّةُ بَنَاءُ الْمَرَأَةِ مِنَ الْأَنَّيْنِ)، صحَّف المَحْقُق فجعل (المرأة) بدل (المرأة).

- وفي س 11، ص 55: (بَأْقَطَعَ حَالًا). صحَّف كما صحَّف صاحب نسخته في قوله: (بَأْقَطَعَ)، والصَّحِّحُ (بَأْفَطَعَ).

- وفي س 13، ص 55: (وَأَقْطَعَ مِنَ الْقَطَاعَةِ مَصْدَرُ قَطْعٍ بِالضَّمِّ، فَهُوَ قَطْبِعٌ)، صحَّف - أَيْضًا - في قوله: (وَأَقْطَعَ - الْقَطَاعَةَ - قَطْعَ - قَطْبِعَ)، والصَّحِّحُ: (وَأَفْطَعَ مِنَ الْفَطَاعَةِ مَصْدَرُ قَطْعٍ بِالضَّمِّ فَهُوَ فَطِبَعٌ). وهذا القول للجوهريُّ، ومع ذلك لم يتعرَّف المَحْقُق عليه، وبالتالي لم يُحَلَّ على المصدر. (الجوهري، 1990، (فطع)).

- وفي س 8، ص 57: (وَهُلْ هُوَ إِلَّا لَحْنَةُ وَغَرَامُ)، صحَّف في قوله: (لحنة)، والصَّحِّحُ (محنة)، كما هو في النسخ جميعها، ومنها نسخته.

- وفي س 2، ص 58: (وَالْعُشْرَةُ بِالضَّمِّ وَإِهْمَالِ السِّينِ خَلَافُ الْبَيْسِرِيِّ)، قوله: (البيسري) مصحَّفة عن (اليسرة). وهو ما ورد في نسخته وفي بقية النسخ، وهو وإن كان لما ذكرهرأي إلَّا أَنَّهُ صحَّف المذكور في نسخته. قال ابن دُرُستُويه: يقال



بيت القصيدة لو أَنَّهُ أَعْمَلَ فَكِهَ قَلِيلًا، وَرَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ.
وبعد قوله: (انقاد) أَدْعَى أَنَّهُ هُنَاكَ كَلْمَةٌ مَطْمُوسَةٌ، وَمَا هِيَ
بِمَطْمُوسَةٍ، بَلْ هِيَ كَلْمَةٌ (مَاضٍ)، لِتَكُونَ الْعَبَارَةُ: (وانقاد):
مَاضٍ مِنَ الْأَنْقِيَادِ.

- وفي س 15، ص 85: (عَلَى فِرْقَيْ فَرْقَدَيْنِ عَلَّا)، قوله:
(على - فرق) مصحّفان عن (علا - فوق)، فـ (علا) من
العلوّ والارتفاع، (فوق) ظرف مكان. قوله: (علا)،
الصَّحِيحُ (علاً). ويكون المعنى: ارتفع فوق فرقدان علاً.
والفرقدان: كوكبان في بناة نعش الصُّغرى. (ابن سيده،
626/6، 1968).

- وفي س 7، ص 88: (حَتَّى نَزَلَ فِيهِمْ وَفِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى):
قوله: (فيهم وفيه) مصحّف عن (حَتَّى نَزَلَ بِهَا بِمَوْجِبِ
قَوْلِهِ - تَعَالَى - ...).

- وفي س 10، ص 88: (وَمَا نَالَ شَدَادُ)، قوله: (نال)
مصحّف عن (شأن)، والعجيب أنَّ نسخته كما بقية النسخ
أثبتت ذلك.

- وفي س 13، ص 88: (فَأَفَرَ عَلَى عَمْلِهَا)، قوله: (فَأَفَرَ)،
مصحّف عن (فأمر). وهو كذلك في نسخته.

- وفي س 16: ص 88: (فَوَضَعُوا أَسَاسَاهَا مِنَ الْجَذْعِ
الْيَمَانِيِّ)، قوله: (الجذع) مصحّف عن (الجذع)، والجُرْعُ الْيَمَانِيُّ
بفتح الجيم وكسرها، قال أبو عبيدة: الْأَلْأَقُونَ بِهِ أَنْ يَكُونَ
مفتوحًا: هو الْحَرْزُ الْيَمَانِيُّ الصِّينِيُّ، فِيهِ سَوَادٌ وَبَيْاضٌ...
(الفيروزآبادي، 2005، (جزع)).

المطلب الثاني: الإساعدة للنَّصِّ بالتأثیر في بعض ألفاظه.

تكلّم أهل الفنّ عن قضيّة التَّأثیر والتَّبَدِيل في النَّصِّ،

- وفي س 12، ص 73: (كما أَنَّ صَاحِبَ الْقَامِوسَ). قوله:
(كما) مصحّفة عن (لما).

- وفي س 14، ص 74: (قُولُّ مَنْ قَالَ فِي صِيَغَةِ الإِبْحَامِ
بِالْمُلوَّخَةِ)، قوله: (صِيَغَة) مصحّفة عن (صنعة)، وهو من
الحسينات البديعية، وهو: أَنْ يَقُولَ الْمُتَكَبِّمُ كَلَامًا يَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ
مَتَضَادَيْنِ، لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ بِمَا
يَحْصُلُ بِهِ التَّمَيُّزُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، بَلْ يَقْصِدُ إِبْحَامَ الْأَمْرِ فِيهِمَا
قَصْدًا. (ابن أبي الإصبع، 1995، 596/4).

- وفي س 7، ص 77: (عَلَى رَأِيَاتِ الْجَمَالِ عِمَامُ)،
قوله: (رأيات - الجمال) مصحّفان عن (ربات - الحجال)،
وربات جمع ربٍ، وربٌ كُلٌّ شيءٌ: مالكه ومستحffenه، أو
صاحبه... يقال: فلانة ربة البيت، وهنَّ ربات الحجال.
(الزَّيْدِي، د.ت، (رب)، والـحـجـالـ جـمـعـ حـجـلـةـ: والـحـجـلـةـ
بـالـتـحـرـيـكـ: بـيـتـ كـالـفـيـةـ يـسـتـرـ بـالـثـيـابـ وـتـكـوـنـ لـهـ أـرـازـ كـبـاـرـ.
(الفيروزآبادي، 2005، (قرع))، وهو ما أراده المصطفى.

- وفي س 11، ص 78: (قَرَعْ فَلَانُ سِنَّهُ: حَرْقَهُ نَدَمَا، ثُمَّ
قَالَ: حَرَقَ الشَّيْءَ ضَعَطَهُ)، قوله (حرقه - حرق)، مصحّفان
عن (حرقه - حرق)، والعبارة نقلها المصطفى عن القاموس،
وهي كما فيه: قرع... و فلان سِنَّهُ: حَرَقَهُ نَدَمَا. (ابن الأثير،
1979، 899/1).

- وفي س 6، ص 79: (فَمَا نَافِيَةٌ، وَلَوْ رَفَعَ (حَقِيقَاً)
لَكَانَتْ بَاقِيَةٌ تَمِيمَةٌ، أَوْ مُوَصَّوْلَةٌ)، قوله: (باقية) تابع الحقيق
في تصحيفها تصحيف ناسخ نسخته، والصَّحِيحُ كَمَا فِي بَقِيَّةِ
النَّسْخِ (نَافِيَةٌ).

- وفي س 1، ص 85: (وَاتَّقَاءُ ... مِنَ الْأَنْقِيَادِ)، قوله:
(واتقاء) مصحّفة عن (وانقاد)، وهي أحد الكلمات الواردة في



عاصم عبد ربه - وفَّقَهُ اللَّهُ - على قدر كبير من التَّغْيِير والتبديل، مخالفًا نسخته التي اعتمدتها، موهَّمًا القارئ أنَّ النَّصَّ الذي بين يديه هو نصُّ المؤْلِفِ كما أراده حين أنشأه، والواقع غير ذلك، وفيما يأْتِي أعرض هذه التَّغْيِيرات، وسأحاول ألاَّ أغفل منها شيئاً حتَّى ينجلِّي الأمر، ويُظْهِرُ الوزر، على أَنَّني سأُسْتَشِنِي ما ذَكَرْتُهُ في مبحث التَّصْحِيفِ:

- ففي س 9، ص 37: (خالص الإخلاص)، والَّذِي في نسخته: (خالص الخلاص)، وهو ما عليه جميع النسخ باستثناء نسخة واحدة.

- وفي س 7، ص 38: (سمت سليمي)، والَّذِي في نسخته: (سمت بـسليمي)، فحذف الباء واللام من الثانية.

- وفي س 11، ص 38: (المرام)، وفي نسخته: (والمرام)، حيث حذف حرف الواو.

- وفي س 9، ص 39: (هنا المكان المحظوظ)، وفي نسخته: (ها هنا المكان المحظوظ).

- وفي س 8، ص 41: (تكن أَفْضَلُ الْمُنْخِنِ)، وفي نسخته: (تكن أَحْسَنُ الْمُنْخِنِ).

- وفي س 4، ص 42: (إِذْ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ مِنْ يَهُوَاهُ)، وفي نسخته كما في بقية النسخ: ((إِذْ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ مِنْ يَهُوَاهُ)، ولكنَّ الحَقِيقَ لم يتمَّس بعْرَفَةَ خطِّ النَّاسِخِ في رسم التُّونِ في آخر الكلمة، ولذلك ظَنَّ أَنَّ بعدها هاء.

- س 14، ص 42: (وَظَنُوا أَنْهُمْ بَانُوا)، والَّذِي في نسخته، كما بقية النسخ: (أَظَنُوا أَنْهُمْ بَانُوا).

- وفي س 15، ص 42: (ولكَنْهُ أَسْقَطَ [آل] لِلضَّرُورَةِ)،

وعدُوهُ إِسَاءَةً وَجَسِّنَتَا عَظِيمَاً عَلَيْهِ؛ إذ إِنَّ تَحْقِيقَ مَنْ الْكِتَابَ "مَعْنَاهُ أَنْ يُؤَدِّيَ الْكِتَابُ أَدَاءً صَادِقًا كَمَا وَضَعَهُ مُؤَفِّهُ، كَمَا وَكِفَّا بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ"؛ فـ"لِلَّيْسْ تَحْقِيقُ الْمَنْ تَحْسِينًا أَوْ تَصْحِيحًا، وَإِنَّمَا هُوَ أَمَانَةُ الْأَدَاءِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا أَمَانَةُ التَّارِيخِ"؛ إِنَّ مَنْ الْكِتَابَ حُكْمُهُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ، وَحُكْمُهُ عَلَى عَصْرِهِ، وَبِيَتِهِ، وَهِيَ اعْتِبارَاتٍ تَارِيخِيَّةٍ هَا حَرَمَتْهَا، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ الضَّرُبُ مِنَ التَّصْرُفِ عَدُوَانٌ عَلَى حَقِّ الْمُؤَلِّفِ الَّذِي لَهُ وَحْدَهُ حَقُّ التَّبَدِيلِ وَالْتَّغْيِيرِ". (هارون، 1998، ص 46 – 48).

وقد كان الخطأ قد يَمْرُّ في الكتب المخطوطة، وهو خطأ محصور؛ لقلة تداول الأيدي إياها، مهما كثُرَتْ وذاعت. أمَّا اليوم فإنَّ أَلْوَافًا من النسخ المطبوعة من كُلِّ كتاب تُنشر في الأسواق والمكتبات، وتتناولها أيدي الناس، ليس فيها صحيح إلَّا قليلاً. وحينها يضطربُ العالم المنشَّتُ، ويتشبه الأمر على المتعلِّم الناشئ في الواضح والمشكُّل، وقد ينقُض بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئنُ إليه. (شاكر، 2007، ص 9). (10)

وإذا كان أَهْلُ الْفَنِّ حَدَّرُوا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْتَّبَدِيلِ، خاصَّةً مَا كان لغرض تحسين الأسلوب، أو تَنْمِيقَ العبارة، أو رفع مستوىها من وجهة نظر المَحْقِيقِ (هارون، 1998، ص 79)، فإنَّ الْأَمْرُ الْيَوْمَ قد تجاوزَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ؛ حيث ابْتُلَى التِّرَاثُ ببعض المتساهلين بشأنه، المصايبين بإسْهَالِ النَّشَرِ، فُوْجِدَ مِنْ يَعْتَرُ وَيُدَبِّلُ دونَ وَعِيٍّ أو تَرْكِيزٍ، خاصَّةً عَنْدَ نَقْلِ بعضِ التَّصُوُّصِ منَ الْكِتَابِ الْإِلَكْتُرُوَنِيِّ بِالْقُصُّ وَالْلَّصُّقِ، الَّتِي قد يَكُونُ في بعضِ الْفَاظِهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ الْأَصْلِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ الَّذِي اسْتَشَهَدَ بِهَذَا النَّصِّ، وَمِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ رَوَايَاتِ الْأَشْعَارِ، وَنَوْهَا.

وقد وقفت في كتاب المنشور العودي بتحقيق الدكتور

عبداللطيف أبوبكر بن صالح



- والّذى في نسخته: (ولكّنه أسقطه للضرورة)، فقد بدّل لفظ (أسقطه) بـ (أسقط ألل)، ولم يعلّق على ما قام به.
- وفي س 7، ص 49: (ويشير)، وفي نسخته، وسائر النسخ: (يُشير)، بلا واؤ.
- وفي س 8: (ولم يُدْمِنْه هو بـهذا الزمان)، والّذى في نسخته: (ولم يُدْمِنْه هذا الزمان)، وكذا في بقية النسخ.
- وفي س 13، ص 49: (ومنه قوْلُهُم)، والّذى في نسخته، وغيرها: (من قوْلُهُم).
- وفي س 1، ص 54: (ذهب في العشق)، وفي نسخته: (ذهب من العشق).
- وفي س 10، ص 54: (وأمّا الأكّام بالفتح)، والّذى في نسخته: (وأمّا الأكّام بالفتح).
- وفي س 2، ص 55: (وقوله: أكّام)، والّذى في نسخته: (وقوله: (وأكّام).
- وفي س 11، ص 56: (وبدونهَا)، وفي نسخته: (وبدونهِمَا). يعني الواو والفاء.
- وفي س 9، ص 57: (حضور القلب)، وفي نسخته: (حضور قلبه).
- وفي س 4، ص 59: (يقال: فَسْرُعَانٌ)، وفي نسخته: (يقال: سرعان).
- وفي س 7، ص 61: (عُمْرُ أبِيهِمَا)، وفي نسخته: (أبِيهِمَا)، وهو وإن كان ما أثبته هو الصواب إلّا أَنَّه لَم يُتِّهِ إلَى ذلك.
- وفي س 3، ص 62: (يعني: وإذا أحسن إلَيَّ)، وفي نسخته: (أي: وإذا أحسن إلَيَّ).

عبداللطيف أبوبكر بن صالح

عبداللطيف أبوبكرين صالح



- وفي س 11، ص 86: (والمراد نفس الأصابع)، وفي نسخته: (أوأراد نفس الأصابع).
- وفي س 1، ص 87: (أزمته، وزحمته)، وفي نسخته: (زحمته، وزحمته).
- وفي س 3، ص 87: (واليسرة والساق)، وفي نسخته: (واليسرة والساق)، فقد خالف نسخته التي أثبتت الصواب كما بقية النسخ، وكما جاء في الصحيح: "والخميس: الجيش، لأنهم خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، واليسرة، والساق". (الجوهري، 1990، خمس)).
- وفي س 1، ص 88: (عاد الأولى أو الآخرة)، وفي نسخته، وسائل النسخ عدا نسخة واحدة: (عاد الأولى أو الأخيرة).
- وفي س 16، ص 88: (أساساتها)، وفي نسخته وغيرها: (أساسها).
- وفي س 19، ص 88: (أن يتأهبوا للتقدم)، وفي نسخته: (أن يتأهّبوا للنُّفُلَة).
- وفي س 10، ص 89: (وهو طائر معروف)، وفي نسخته: (هو هذا الطّائر المعروف).
- وفي س 13، ص 89: (اسقونا اسقونا)، وفي نسخته: (اسقوني اسقوني).
- وفي س 4، ص 94: (في المخروسة)، وفي نسخته: (في مخروسة بروسه).
- المطلب الثالث: الإساءة للنص بأسقاط بعضه.
- وفي س 6، ص 77: (في البيت الثاني ياء)، وفي نسخته: (في البيت الثاني باء).
- وفي س 8، ص 78: (إذا وضع رأس سبّابته)، وفي نسخته: (إذا وضع رأس سبّابته).
- وفي س 3، ص 82: (فصارت مثلًا)، وفي نسخته: (صار مثلًا)، بل وفي بقية النسخ - أيضًا -.
- وفي س 4، 5، ص 82: (فلم يشتري، فغاظه ذلك فعل إحدى الخفين)، وفي نسخته: (فلم يشتريه، غاظه ذلك وعلق أحد الخفين).
- وفي س 6، ص 82: (لأخذته)، وفي نسخته (لاشتريته)، وعلق في الهاشم مبيّناً أنه في (د) - وهي نسخته التي اعتمدها أصلًا - كذلك، ولا أدرى لماذا غيرها؟ مع أن النسخ جميعها ورد فيها لفظ (لاشتريته) عدا نسخته.
- وفي س 7، ص 82: (الخف الثاني ... فذهب)، وفي نسخته: (الخف الثانية... وذهب). مع أن اختياره صحيح، غير أنه لم ينطّ على التبديل.
- وفي س 9، ص 82: (فحين علّى الأول)، وفي نسخته: (إذ حُنِّين علّى الأول).
- وفي س 16، ص 82: (هُبْ فعل أمر غير متصرف بمعنى حسب)، والذي في نسخته: (هُبْ: فعل أمر غير متصرف، بمعنى: احسب).
- وفي س 5، ص 83: (مصوّبًا)، وفي نسخته: (منصوّبًا)، والصحيح ما اختاره، لكن وجب عليه أن يعلق في الهاشم، مبيّناً على تغييره للفظة.



- حيث أسقط الواو منها.
- وفي س 5، ص 39: (إِنَّ عَذَابًا ... غَرَامًا)، حيث لم يذكر لفظ (كان) في الآية، والصواب: (إِنَّ عَذَابًا كَانَ غَرَامًا) [سورة الفرقان، من الآية: 65].
- وفي س 8، ص 42: (والهيا م بالضم العطش)، سقط من نسخته لفظ (أشد)، ولو أنه رجع إلى النسخ الأخرى، ومنها نسخته الثانية لوجوده، وألم به النقص. ولو رجع للصحيح لوجد أن المصنف نقل العبارة عنه. قال الجوهري: "والهيا بالضم: أشد العطش". (الجوهري، 1990، هيم)).
- وفي س 16، ص 44: (وليس في الجمهرة سوى الفخار بالكسر)، حيث أسقط لفظ (أن)، ومحله بعد (سوى)، وقد ثبتت في جميع النسخ عدا نسخته.
- وفي س 5، ص 46: (معنى حان، والسلام)، حيث سقط من نسخته، ونسخة أخرى، وثبتت في باقي النسخ قول المصنف: (، وعنه سلوة، على معنى سلوة عنها)، وهو بعد قوله: (حان).
- وفي س 8، ص 46: (وقوله سلوة وسلام انتصب الحال)، سقط لفظ (عن) بين الواو، وقوله.
- وفي س 13، ص 46: (أن الدنيا أضحت كالقطع)، سقطت عبارة (ودياج حسني وهائي) بعد قوله: (أضحت)، والعبارة الساقطة موجودة في نسخته.
- وفي س 9، ص 48: (إلا غار، واحتاج بهذا البيت)، سقط بعد قوله: غار، قوله: (وزعم الفراء أَكَّا لغة في غار).
- وفي س 4، ص 49: (القتام)، وفي نسخته: (والقتام)،

من الأمور الشائعة في تحقيق التراث السقط، وذلك نتيجة للنسخ بالقلم، والتالسخ يعتريه السهو، وتحوُل النّظر، وغير ذلك مما يكون في سقوط كلمة، أو سطر، أو أكثر من ذلك، ولذلك اهتم بعض النّساخ، وأصحاب النّسخ الخاصة بمراجعة سُنّهم، و مقابلتها، وعرف عندهم ما يسمى باللّحق، كل ذلك عنابة منهم بتقديم نصٍ سليم كامل، ولذلك تميزت النّسخ، وتفاضلت.

وهذا الأمر إذا كان مقبولاً نسبياً في المخطوطات، فإنّه لا سبيل لقبوله في المطبوعات، حيث إنّه يتوجّب على النّاشر أن يعتني بجمع النّسخ المخطوطة، ويفاصل بينها، ويتمّ التّنّص على الحاصل فيها. وقد حاول كثير من الكتب المطبوعة في مضي عبث، وتجنّب، من قبل بعض الأدعية، غير أنه في غمرة هذا العبث أضاءت قلة من الكتب، طُبعت في مطبعة بولاق قدّيماً، عندما كان فيها أساطين المصحّحين، وفي بعض المطابع الأهلية، وشيء نادر عُني به بعض المستشرقين في أوروباً وغيرها. (شاكر، 2007، ص 10).

ثمّ خلف من بعدهم خلف تساهلوا مع المخطوطات، وأصيّوا بداء العجلة، فقدّموا نصوصاً مشوّهة، سقيمة، كثُر فيها السقط، وعمّ فيها الغلط، وقد كان لكتاب المثور العودي بتحقيق الدكتور عاصم عبد ربه نصيب من ذلك، بل وصل السقط في نشرته إلى الآيات القرآنية، وفيما يأتي ذكر للمواضع التي سقطت من الكتاب:

- ففي س 3، ص 38: (وقوته وحوله)، سقط من نسخته قول المصنف: (إِنَّه على ما يشاء قدير، وبعباذه لطيفٌ خبير)، وذلك بعد قوله: (وحوله).

- وفي س 11، ص 38: (المرام)، وفي نسخته: (المرام)

عبداللطيف أبوبكر بن صالح



نسخته قول المصيّف: (فَسَنَّا بِرَقَ الْمَدِي لَا بُرُوجَ لَهُ فِي سَمَاءِهِ)، مع وجود ذلك في نسخته الأخرى.

- وفي س 2، ص 69: (ذلِكَ جَدُّهُ)، سقط من نسخته، ومن كُلِّ النُّسُخ عدا نسخة واحدة قول المصيّف: (إِنَّمَا) في البيِّنَاتِ لِجَرَدِ التَّتَبِّيْبِ، وَالْتَّدْرِجُ فِي ذَرَجِ الْاِرْتِقَاءِ، مِنْ غَيْرِ اعْتَبَارِ تَعْقِيبٍ، أَوْ تَرَابِخٍ)، وعدم جمعه للنُّسُخ فَوَّتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

- وفي س 5، ص 69: (وَقُولُهُ تَعَالَى: 《وَالَّذِيْرَاتِ ...》 [سورة الْذَّارِيَاتِ، الآيَةُ: 1])، أَسْقَطَ لَفْظَ: (دَرْوَا).

- وفي س 11، ص 69: (مِنْ ضَرْبِ الصُّورِ)، سقط من نسخته عبارة (وَالْمِسْتَمُ - بِالْكَسِيرِ - الْمِكْوَاهُ).

- وفي س 12، ص 69: (نَحْوُ 《وَسِيقَ الَّذِيْنَ إِلَى الْجَنَّةِ زُمْرًا》 [سورة الزُّمْرُ، مِنَ الْآيَةِ: 73])، أَسْقَطَ مِنَ الْآيَةِ قُولَهُ - تَعَالَى -: (أَنْقَوْ رَبَّهُمْ).

- وفي س 10، ص 71: (تَدَنُّو مِنَ الرِّيفِ)، سقط من نسخته، قول المصيّف: (يُقَالُ: سِيفٌ مَّشْرِقٌ).

- وفي س 2، ص 72: (مِنْ سِيَوْفِ اللَّهِ مَسْلُولُ أَيِّ قَطَاعِ)، سقط من نسخته قول المصيّف: (وَضَرَائِبٌ شَّيْئٌ: أَيِّ: السُّلَيْفُ أَشْكَالٌ مُتَفَرِّقَةٌ، قَاضِبٌ:)، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (مَسْلُولُ). وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُمَيِّمَ السَّقْطَ مِنْ نسخته الأخرى عَلَى الْأَقْلَلِ.

- وفي س 7، ص 72: (وَكَذَلِكَ النَّعْمَةُ)، سقط من نسخته قول المصيّف: (وَإِذَا فَتَحَتْ نَوْهَهُ مَدَدَتْ، وَقَلَّتْ: النَّعْمَاءُ)، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (النَّعْمَةُ)، وَالصَّحِيحُ (الْتَّعْمَى).

- وفي س 6، ص 73: (عَتَبَ عَلَيْهِ أَيِّ وَجَدَ عَلَيْهِ، يَعْتَبُ)،

حيث أَسْقَطَ الْوَوْ وَمِنْهَا.

- وفي س 5، ص 57: (كَالْمَنَادِمَةُ؛ لَأَنَّ النَّدِيمَ)، أَسْقَطَ مِنْ نسخته قول المصيّف: (مَصْدُرُ نَادَمَيْنِ عَلَى الشَّرَابِ)، وَفِي الْقَامُوسِ: نَادَمَهُ مُنَادَمَهُ، وَنِدَامَهُ، جَالَسَهُ عَلَى الشَّرَابِ. اِنْتَهَى. وَالْمَنَادِمَةُ - فِيمَا يُقَالُ - مَقْلُوْبَةٌ مِنَ الْمَدَافِنَةِ)، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (كَالْمَنَادِمَةُ).

- وفي س 9، ص 57: (حَضُورُ الْقَلْبِ، أَوْ إِلَى التَّحْبِيرِ)، أَسْقَطَ مِنْ نسخته قول المصيّف: (وَهُوَ الْأَقْرَبُ، عَلَى طَرِيقَةِ 《أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ》)، أَوْ إِلَى الْمَاعِشَةِ حَالَ عَدْمِ حَضُورِ قَلْبِهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (الْقَلْبُ).

- وفي س 2، ص 58: (كَمَا قَالَ تَعَالَى: 《وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْنَرَةٍ ... إِلَى مَيْسَرَةٍ》 [سورة الْبَقْرَةُ، مِنَ الْآيَةِ 280])، حَيْثُ أَسْقَطَ لَفْظَ (فَنَظَرَةً).

- وفي س 10، ص 60: (فَيَكُونُ نَاظِرًا)، أَسْقَطَ مِنْ نسخته الَّتِي اعْتَمَدَهَا لَفْظُ (الْبَيْتِ) بَعْدَ قُولِهِ: (فَيَكُونُ).

- وفي س 6، ص 61: (الْمَشَابِكَةُ لِحَيَاةِهِ)، أَسْقَطَ مِنْ نسخته لَفْظَ (طَوْلًا)، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (حَيَاةِهِ).

- وفي س 11، ص 61: (تَحْوِمُ عَلَى الْمَاءِ)، أَسْقَطَ مِنْ نسخته قول المصيّف: (أَيِّ: تَطْوِفُ عَلَيْهِ)، وَذَلِكَ بَعْدَ قُولِهِ: (الْمَاءِ).

- وفي س 6، ص 66: (كَمَا تَبَرَّكَ الْإِبْلُ وَيَكُونُانَ جَمِيعَ جَاثِمَ وَقَائِمَ)، سقط من نسخته لَفْظَ (وَقَامَ) بَعْدَ قُولِهِ: (الْإِبْلُ)، وَلَمْ يَتَمَّ النَّقْصُ حَتَّى مِنْ نسخته الأخرى.

- وفي س 11، ص 67: (لَا بُرُوجَ لَهُ فِي سَمَاءِهِ)، سقط من

عبداللطيف أبو بكر بن صالح



الآية: 51)، أسقط من الآية قول الله - تعالى -:
(خَطَّبُكُمْ).

- وفي س 19، ص 87: (يقوله: **﴿... بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمٌ هُودٌ﴾** [سورة هود، من الآية: 60]). أسقط من الآية لفظ **(أَلَا).**

- وفي س 5، 6 ص 88: (**﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ بِأَيَّاتِنَا عَرَبِنِ ...﴾** [سورة القمر، الآيات: 41-42])، أسقط من الآيتين (**النَّذْرُ - كَذَّبُوا - كُلُّهَا - مُقْتَدِرٍ**). أسقط من الآية لفظ **(أَلَا).**

- وفي س 7، 8، ص 88: (**﴿كَذَّبْتُمُوهُ وَعَادُ بِالْقَارِعَةِ ... مُهُودٌ ... بِالطَّاغِيَةِ وَأَمَّا عَادٌ ... بِرِيحِ صَرَصِرِ عَاتِيَةِ﴾** [سورة الحاقة، الآيات 4-6])، أسقط من الآيات: (**فَأَمَّا - فَأَهْلِكُوا - فَأَهْلِكُمْ**). أسقط من الآية لفظ **(أَلَا).**

- وفي س 2، ص 89: (كعب الأحبار - رضي الله عنه-)، سقط من نسخته، وغيرها ما يقدر بتسعة عشر سطراً، ولم يتممه لتصصيره في جمع التسخن.

- وفي س 7، ص 90: (**﴿وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ الْوَارِثِينَ﴾** [سورة القصص، الآية: 58])، أسقط من الآية: (**إِلَّا - قَلِيلًا - وَكُنَّا - نَحْنُ**). أسقط من الآية لفظ **(أَلَا).**

- وفي س 18، ص 90: (**﴿خَفَاءُ الْأَسْرَارِ﴾**، سقط من التصريح)، قول المصتيف (فكأنما أسرار)، وذلك بعد قوله: (**الأسرار**)، وكان عليه أن يتم التناص من نسخته الأخرى على الأقل.

- وفي س 3، ص 92: (**﴿حَوَادِثُ الدَّهْرِ﴾**، سقط من التصريح)، قول المؤلف: (قاله الجوهري، قال: والمنون: **الدَّهْرُ**، وكان عليه

أسقط من نسخته لفظ **(يَعْثِبُ، و).**

- وفي س 7، ص 74: (**﴿أَجِدَّكَ﴾**، أسقط من نسخته لفظ: **(يقال)،** وذلك قبل **(أَجِدَّكَ).**

- وفي س 3، 4، ص 76: (**﴿... يَمْشُونَ عَلَى ... هُوَنًا﴾** [سورة الفرقان، من الآية: 63]) أسقط من الآية لفظ **(الَّذِينَ)،** ولفظ **(الْأَرْضِ).**

- وفي س 5، ص 76: (**﴿الْيَوْمَ ... عَذَابَ الْمُؤْنَ﴾** [سورة الأنعام، من الآية: 93])، أسقط من الآية لفظ **(تُحْزِنُونَ).**

- وفي س 12، ص 79: (**﴿إِمَا حَالَ فَدَعَهَا وَمَا فِيهَا﴾**، سقط لفظ **(من)** ومحله بعد قوله: (**حال**)، وأمّا قوله: (**فَدَعَهَا وَفَهْوَ انتقال نظر من الحَقِيقَةِ لِمَنِ النَّاسِخَ.**

- وفي س 10، ص 80: (**﴿قَالَ: فَمَا فَضْلُ الْلَّبِيبِ﴾**، سقط من نسخته لفظ **(أَبُو الْعَيْنَ)،** ومحله بعد: (**قال**)).

- وفي س 12، ص 80: (**﴿وَالوَغْدُ مِنَ النَّاسِ الَّذِي﴾**، سقط من نسخته لفظ **(الرَّجُل)،** وموضعها بعد (**النَّاسِ**)).

- وفي س 12، ص 84: (**﴿غَيْرِ مِنْكُمْ﴾**، سقط من نسخته لفظ **(عَنْكُمْ)،** ومحله بعد قوله: (**مِنْكُمْ**)).

- وفي س 1، ص 85: (**﴿مِنَ الْأَنْقِيَادِ﴾**، سقط من نسخته لفظ **(وَحَادٌ)،** وموضعها بعد (**الأنقياد**)).

- وفي س 14، ص 87: (**﴿وَالْمَرَادُ أَجَلٌ عَرِيهِمْ﴾**، سقط من نسخته لفظ **(من)** ومحله بعد (**أَجَلٌ**). لاحظ ضبطه للفظ **(أَجَلٌ)،** فهو لوحده قصة!

- وفي س 18، ص 87: (**﴿مَا ...﴾** [سورة يوسف، من



- ابن الأثير، المبارك بن محمد، (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ترجمة الطاهر أحمد الرأوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
 - ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد، (1995م)، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ترجمة د. حفيظ محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
 - الأنباري، محمد بن القاسم، (1992م)، الزاهر في معاني كلمات الناس، ترجمة د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - الباهلي، محمد بن حازم، (1981م)، ديوانه، صنعة: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق.
 - الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1990)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ترجمة: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملائين، بيروت.
 - ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، (1998م)، ترجمة: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
 - الدمشقي، أحمد بن مصطفى، (د. ت)، معجم أسماء الأشياء، دار الفضيلة، القاهرة.
 - الزبيدي، محمد بن محمد، (د. ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، ترجمة: جماعة، دار المداية.
 - الزمخشري، محمود بن عمر، (2006م)، ربيع الأبرار، ترجمة طارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ابن سيده، علي بن إسماعيل، الحكم والمحيط الأعظم، (1968م)، ترجمة عبد اللستار أحمد فراج، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة.
 - شاكر، أحمد، تصحيح الكتب، (2007م)، اعترضت به: إن يتم التناقض من نسخته الأخرى.
 - وفي س2، ص 93: (بناء على ورود الكف)، سقط من نسخته قول المصنف: (جواز)، ومحل ذلك بعد قوله: (على).
 - وفي س13، ص 93: (إذا اعتبر ختامه مبدؤه)، سقط من نسخته قول المصنف: (مبدأ كان)، وموضعه بعد قوله: (ختامه).
- الخاتمة:**
- من خلال تتبع كتاب المنثور العودي على المنظوم السعدي لابن الحنبلي بتحقيق الدكتور عاصم عبد ربه، وفقت على النتائج الآتية:
- الاستعجال في إصدار الكتاب أوقع الحق في هفوات علمية كبيرة.
 - أساء الحق لنص الكتاب، وذلك من خلال وقوعه في كثير من التصحيحات والتحريفات الناتجة عن عدم فهم الحقير لمراد المؤلف.
 - جرأة الحقير على تغيير كثير من ألفاظ والعبارات التي لم يتمكن من قراءتها وفهمها، وهذه جريمة، بل جنائية لا تُغفر، وضياع للأمانة العلمية.
 - عجلة الحقير جعلته يُسقط نصوصاً كبيرة من الكتاب، ما كانت لتسقط لو لا هذا الاستعجال، بل وصل السقوط في نشرته إلى الآيات القرآنية، ولو لا أن وفقنا لتبني هذا الكتاب لغابت الحقيقة عن الباحثين.
- المصادر والمراجع:**
- * القرآن الكريم برواية حفص.



ونشرها، ط7، مكتبة الحانجي، القاهرة.
• الوشّاء، محمد بن أحمد، كتاب المؤشّى، (1990م)، شرّحه وقدّم له: عبد الأمير علي مهناً، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتب المطبوعات الإسلامية، لبنان.

• ابن صالح، عبداللطيف أبو بكر، (2025م)، جنایة المحقق على المؤذف في (جمع النسخ والضبط، والتعليق كتاب المنشور العودي على المنظوم السعدي لابن الحنيلي بتحقيق عاصم عبد ربه أحمد محمود) أمنوذجاً منشور بالمجلة الدّولية للغة العربية وأدابها، عدد خاصٌ بمؤتمر مكة الدّولي السادس للغة العربية وأدابها: اللغة العربية وتحديات الرّقمنة، بالمملكة العربية السعودية، 3-5 يناير.

• الصّفدي، خليل بن أبيك، تصحيف التّصحيف وتحريف التّحريف، (1987م)، ترجمة: السيد الشرقاوي، ط1، مكتبة الحانجي، القاهرة.

• الطّاحي، محمود محمد، (1983م)، قضيّة التّصحيف والتّحريف، بحث منشور ضمن كتاب محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية.

• ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العِقد الفريد، (2009م)، ترجمة: محمد التّونجي، دار صادر، بيروت.

• ابن فارس، أحمد، (2002م)، معجم مقاييس اللغة، ترجمة: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب.

• الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (2005م)، ترجمة: مكتب تحقيق التّراث مؤسسة الرّسالة بإشراف: محمد نعيم العرقوسى، ط8، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

• مصطفى، إبراهيم، آخرون، (1972م)، المعجم الوسيط، لجمع اللغة العربية، ط2، دار الدّعوة، استانبول.

• ابن منظور، محمد بن مكرّم، لسان العرب، (1968م)، دار صادر، بيروت.

• هارون، عبد السلام محمد، (1998م)، تحقيق التّصوّص

عبداللطيف أبو بكر بن صالح